الأمن والمجتمع

الدراجات النارية والأمن

عقيد/عبدالغني علي الوجيه

بعد أن تسببت في مقتل عشرات الضباط ولا زالت , بدأت دائرة الاجرام باستخدام الدراجات النارية تتسع , عاودت ظاهرة احتطاف حقائب السيدات للظهور من جديد بعد أن كانت قد اختفت , مدرس في إحدى مدارس صنعاء القديمة مصاب بمرض مزمن يستدعي تردده على المستشفى تعرضت زوجته لاعتداء دراجة نارية كان عليها مجرمان قام أحدهما باختطاف الحقيبة منها عنوة وزوجها المريض يمشي بجوارها !!! لم يردعهما وازع إنساني وهما يريان الزوج المريض يكاد لا يستطيع الحركة .

وظهرت طرق إجرامية جديدة منها استخدام الدراجات النارية لابتزاز الناس بالتهديد والسطو على ما لديهم من أموال وممتلكات تحت تهديد السلاح .. هذا ما كتبه أحد أصدقاء الفيس بوك على صفحته الشخصية حيث وقفت دراجة نارية جوار نافذة سيارته و في يد أحد راكبيها سلاح آلي وبدأ يطلب المال والملفت ذلك تم في شارع الزبيري بصنعاء!!

وبعد أن كنت قد أشرت في مقال سابق إلى الدراجة النارية التي أطلق منها النار على طالبات إحدى المدارس الثانوية بصنعاء , قرأنا في الأخبار يوم أمس الأول أن دراجة نارية أطلق أحد راكبيها النار على طالبتين أمام جامعة إب أصيبتا وحالتهما خطرة .

أنا أدرك تماما تعقيدات الحالة التي وصل إليها حال الدراجات النارية بعد أن وصل تعدادها إلى عشرات الآلاف في كل مدينة من مدن اليمن لكن ما لا يعلمه كثير من الناس أننا كنا قد وصلنا إلى حل جذري لمشكلة الدراجات النارية في أمانة العاصمة صنعاء في أواخر العام 2006م وبداية العام 2007م بجهد مشترك من وزارة الداخلية وأمانة العاصمة حيث تم حصر الدراجات النارية (وكان عددها قليلا) وتم الاتفاق على أن :

- يمنع بيع الدراجات النارية التي في مخازن التجار ومنع استيراد أي جديد.
- يعوض ملاك الدراجات غير المرقمة بمبالغ مالية من أمانة العاصمة ويتم توظيف مالكها مقابل التنازل عنها واتلافها (تم حصرها وحضر ملاكها إلينا في مبنى الشرطة الراجلة وصرف لكل منهم استمارة تم ملئ بياناتها بمعرفة عقال الأحياء ومن كان من الملاك من موظفي الدولة تمنح وظيفته لابنه أن كان في سن التوظيف).
- ما تبقى من الدراجات وهي المجمركة بأرقامها القديمة تقرر السماح لها بالعمل وفق الشروط (خوذة أمان للسائق وأخرى للراكب , أن تكون غير ملوثة للبيئة, أن تكون كاتمة للصوت , يبدأ عملها من السابعة صباحا وحتى الثامنة مساء تفاديا للإزعاج). وكان عدد المتبقي لا يتجاوز الألف دراجة اقترحت حينها توزيعها على شكل مربعات في صنعاء ويتحمل سائقو كل مجموعة ما قد يحدث من جرائم في نطاقهم الجغرافي والمسئولية بينهم تضامنية .

ومع الأسف الشديد وقف بعض القادة حينها معارضين لذلك الحل معتقدين أن لا داعي للتعويض والتوظيف وأنه يمكن منع الدراجات بالقوة وهكذا تحولت قضية الدراجات بفعل ذلك الصلف إلى قضية استغلت لأغراض أخرى وأفضت إلى أن أصبح عددها عشرات الآلاف ويصعب حلها.

رغم كل ذلك فإننا لن نعدم الحل إذا صدقت النوايا بحيث نضمن استمرار الدخل للأسر التي تعتمد كليا على عائداتها وفي الوقت ذاته نمنع استغلالها للإخلال بالأمن كما يحدث الآن. ربما يكون الحل ببساطة بالآتي :

_ وقف استيراد أي كمية جديدة .
_ رفع التسعيرة الجمركية وإلزام مالكيها بجمركتها (بما فيها التي لا زالت في مخازن التجار) .
_ ترقيم غير المرقم منها (وإنزال حملات تفتيش مستمرة تضمن أن تكون أرقامها صحيحة بموجب مطابقة رقم القعادة مع رقم اللوحة فلا تستغل للقيام بعمل إجرامي).
_ إلزام كافة الدراجات بقواعد المرور الآمن الذي يفرض على السيارات بحيث تحترم اتجاه خطوط السير , والإشارات المرورية وأخذ الجانب الأيمن من الطريق وتخضع لنظام المخالفات المرورية).
_ تحدد ساعات عملها فلا يسمح لها بالعمل ليلا تفاديا للإزعاج الذي تسببه وحفاظا على مستخدميها بسبب ضعف الأضواء الذي يعرضها للحوادث ليلا.

إذا نجحنا في تطبيق ذلك وقام البحث الجنائي بدوره المناط به واستطاعت الأجهزة الرسمية كسب ولاء من يستأجرونها لكسب لقمة العيش بحيث يقوموا بالإبلاغ عن من يشكون في استخدامه للدراجات للإخلال بالأمن فإننا دون شك سنحد من مشاكلها.

همسة أمنية :

عدم حمل الأوراق الثبوتية يعرض الشخص للتوقيف والحجز إلى حين التأكد من هويته ...
لا تنسوا حمل أوراقكم الثبوتية بصورة دائمة معكم .
دام اليمن ودمتم بإذن الله سالمين.

alwajih@yahoo.com
قائد شرطة الدوريات الراجلة - سابقاً

أكثر من يمارسها صغار السن:

فرار سائقي المركبات بعد حوادث الدهس.. جريمة يقاومها المارة

الحوادث المرورية يمكن أن تحدث قضاء وقدراً وإن كانت لا تخلو من رعونة السائق أو مخالفته لإرشادات المرور أو بسبب إهمال مواطن مار بالشارع لمحاذير السير من دواعي الانتباه والتركيز على السلامة الشخصية ومهما كانت نتيجة هذة الحوادث تظل أمرا مقبولا ومسلما به من المجتمع لكن ما ليس مقبولا ولا يسلم به المجتمع اليمني ظاهرة هروب بعض السائقين بعد ارتكاب الحوادث أو القيام بالمخالفات المرورية .

عن هذه الظاهرة والأسباب التي تؤدي لانتشارها وكيف نقضي عليها.

الـ"الثورة" اقتربت من الظاهرة وخرجت بالحصيلة التالية:

استطلاع/ معاذ القرشي

كانت البداية في الحديث عن هذا الموضوع مع عبدالله على القباطي -محاسب- حيث قال: إن الهروب بعد ارتكاب حادث ما يعتبر أنانية مفرطة وقيام البعض بهذا الفعل يمثل عدم اكتراث أو تقدير للنفس البشرية التي كرمها الله .

وأضاف عبدالله: إن مثل هذه السلوكيات السيئة تعود في المقدمة لسلوك الشخص نفسه ومستوى التربية التي حصل عليها، المفروض وأنت من ارتكب الحادث أن تقف لتعالج آثار ما جنيته، والحمد لله أكثر المواطنين يقفون أثناء ارتكاب الحوادث المرورية موقف البوليس أو الشرطة.. حتى لو كانوا ليسوا أطرافاً في هذا الحادث وهذا سلوك إيجابي ينبغي التشجيع عليه.

وأردف عبدالله: أنا مثلا حدث معي حادث مروري أدى لوفاة أحد الأشخاص وبعد الحادث ومع هول ما حدث لكنني تماسكت وقمت بنقله إلى المستشفى لتلقي العلاج لكنه لفظ أنفاسه الأخيرة في المستشفى بعد أن كنت قد قدمت كل ما أستطيع لإنقاذه وبعد الحادث ونتيجة لما قمت به تجاه المتوف عفا أولياء الدم عني ولا زلت أكن لهم هذا الجميل مع شعوري بمرارة فقدانهم لأحد أبنائهم.

بينما يرى عبدالله الأخرم - تاجر - : إن هروب مرتكب الحادث المروري يعود في البداية إلى وجود سلوك غير سوي في الشخص الذي يقوم بذلك.

وأضاف الأخرم : أنه لا يمكن أن أشجع على مثل هذة السلوكيات ولا أظن أن هناك إنساناً عاقلاً يسمح بذلك وإذا قام أحد أبنائي مثلا بمثل هذا التصرف فسأقدمه بيدي للأجهزة الأمنية المختصة.

وقال: المفروض عند ارتكاب الحوادث أن يقف مرتكب الحادث المروري حتى لو كان غير مخطئ ثم بعد ذلك ينظر في القضية ثم نحن مسلمون يجب أن نؤمن بالقضاء والقدر وأن الحوادث يمكن أن تحدث، المهم أن لا تستهتر بأرواح الآخرين وممتلكاتهم.

من جهته قال عبدالله غبيرة حسن - من أبناء محافظة الحديدة، سائق دينة لنقل الأسماك من الحديدة إلى صنعاء - :

إن هرب بعض السائقين بعد ارتكاب حوادث مرورية يعود للخوف والإنسان بطبيعته ضعيف ويعمل الشيطان في ذلك الوقت على رسم طريق الخلاص له من المسؤولية ولكن على حساب إنسان لديه أهل ينتظرون عودته .

وأضاف غبيرة : رغم وجود هذه الظاهرة في مجتمعنا إلا أنها محدودة ولا يرتكبها إلا إنسان غير واع بالمرة لفداحة فعله.

ويشاركه في هذا الرأي ماجد الزودي - سائق باص أجرة ويضيف: إن الهروب يعني عدم الاقتناع بمواجهة مسؤولية الفعل الذي ارتكب وهو سلوك خاطئ.

أما جمال حسين الحلحلي - سائق وايت ماء - فله رأي مغاير حيث قال: وقت الحادث ومع الارتباك لا أضمن أنني سأسعف من سقط ضحية في حادث يمكن أن يقوم الموجودون في مكان الحادث بنقله إلى المستشفى لتلقي العلاج.

مشيرا إلى أن مرتكب الحادث عندما يفضل الهرب على مواجهة الواقع يصل إلى هذه القناعة بسبب الصدمة النفسية التي تعرض لها.

مع قناعتي الشخصية أن الهروب ليس حلاً وإنما أنانية وأدعو كل من يقود سيارة إلى الإحساس بدماء الضحايا الذين يسقطون.

في حين يرى بشير شرقان - سائق تاكسي أجرة : إن إسعاف من يسقطون بسبب الحوادث المرورية من صميم أخلاق المجتمع وقيمه الإسلامية.

ومهما تكن المسؤولية على الحادث الذي حصل فلن تكون بفداحة ما يمثله الهرب من استخفاف بدماء الآخرين وبحياتهم.

وقال شرقان : الهرب أكثر جسامة من الحادث نفسه فالحوادث يمكن أن تحدث قضاء وقدراً وبفعل مخالف لقواعد وأنظمة السير لكن الهرب تقف خلفه نفس إنسانية أعمتها الأنانية وحب الذات.

فيما يرى عصام معيض سائق تاكسي أجرة أيضا أن الشرع والواجب والأخلاق في مثل هذه المواقف يقتضي أن تتجرد من أنانيتك وأن تقوم بإسعاف المصاب بغض النظر عن النتائج لأنك أمام حالة إنسانية بحتة.

ويضيف : إن من يهربون بعد ارتكاب الحوادث المرورية أشخاص دون ضمير، مؤكدا أن هناك علاقة وطيدة بين من يرتكب مثل هذه الجرائم ومستوى التربية التي حصل عليها وتحديدا في البيت لأن مثل هذه الأسس المهمة في شخصية الإنسان الأسرة هي من تزرعها في نفوس الأبناء.

ويردف معيض : أنا مثلا قمت بإسعاف عجوز وبنت إلى المستشفى تعرضتى لحادث مروري، ورغم أنني ليس طرف في الحادث الذي حصل إلا أنني قررت حملهن إلى المستشفى لتلقي العلاج رغم معرفتي أنني ساتعرض للسؤال لكن الحمد لله أخبرتهم البنت أنني مجرد فاعل خير.

مشيرا إلى أن الخوف من تحمل المسئولية جعل دور المواطن سلبياً ليس في مواجهة الحوادث المرورية فقط ولكن في مختلف الحوادث الأخرى.

عبدالله المخلافي جندي في مدرسة طارق بن زياد ضحية حادث مروري في شارع المطار هرب مرتكبه قال : تعرضت لحادث مروري من قبل باص أجرة ثم قام السائق يهرب وتم أسعافي إلى المستشفى العسكري من قبل بعض المواطنين حيث تعرضت لنزيف شديد، أما سائق الباص الذي ارتكب الحادث فعرفت بعد ذلك أن طقماً للأمن المركزي كان موجوداً وقت الحادث قام بتعقب مرتكب الحادث والقبض عليه.

وأضاف المخلافي : بعد أن تماثلت للشفاء جاء مرتكب الحادث واعترف بخطئة في الهروب بعد الحادث واعترف بارتكابه سلوكاً ليس من شيم المجتمع اليمني فما كان مني إلا أن سامحته.

وقال المخلافي : أدعو جميع السائقين لعدم تكرار ما ارتكبه هذا السائق واحترام النفس البشرية التي كرمها الله وحماية ممتلكات الآخرين .

من ناحيته أوضح العقيد محمد العمراني أحد ضباط المرور والذي عمل في المرور لأكثر من 23 عاما: إن الهروب بعد ارتكاب الحوادث المرورية نادرة الحدوث و من واقع تجربتي الشخصية وقربي من الحوادث المرورية استطيع أن أؤكد أن من يرتكب هذا الفعل الخاطئ بعد ارتكاب حادث مروري سواء ضد سيارات الآخرين أو ضد مواطنين أغلبهم من صغار السن الذين يقودون سيارات آبائهم وفي الغالب يقود الأبناء دون علم أولياء الأمور.

وأضاف العمراني : بعض صغار السن يأخذ مفتاح سيارة والده ويقوم بمشوار لوحده أو مع بعض زملائه وأقرانه الذين لا تتاح أمامهم هذه الفرصة وعندما يرتكب صغار السن حادثاً مرورياً ما يكون الفرار الحل الأقرب بالنسبة إليه كونه في هذا العمر غير مؤهل لمواجهة حادث ورؤية الضحايا الذين سقطوا بسبب فعل خاطئ صادر منه، والخوف يكون لحظتها ليس من الحادث فقط ولكن الخوف من الأب لقيادة السيارة دون علمه أصلا كل هذا يجعله يقرر الهروب إذا وجد فرصة لذلك تجنبا لتحمل المسؤولية، وبهذا الصدد أقول إن بعض الآباء يقوم بالتستر على الأبناء بعد ارتكاب حادث مروري ما وهذا خطأ فادح وسلوك ليس من قيم الدين والأخلاق والأعراف ويمثل عدواناً سافراً على أرواح الناس وممتلكاتهم لكنه نادر الحدوث في مجتمعنا والحمد لله .

وأردف العمراني : ليس صغار السن فقط من يرتكب مثل هذا الفعل الخاطئ فقد يرتكب فعل الهرب بعد ارتكاب حادث مروري سائق ما يعمل مع شخص في وظيفة سائق وكان يقود السيارة لوحده دون علم صاحب السيارة بهذا المشوار مثلا أن يرتكب سائق حادثاً في محافظة عمران ومن يعمل لديه يسكن في صنعاء ولا يعلم بأمر ذهاب السائق إلى عمران ففي هذه الأحوال يقوم بعض السائقين بالهروب بعد ارتكاب حادث مروري خوفا من أن يؤدي الحادث لتحمله المسؤوليه أو بسبب الخوف من فقدان مصدر رزقه.

وقال العمراني: إن نسبة هذه الحوادث حسب تجربتي الشخصية في العمل في المرور يمكن أن تصل إلى 10٪ من إجمالي الحوادث المرورية، مؤكداً على مواجهة هذا النوع من الجرائم حفاظا على دماء الآخرين وسلامة ممتلكاتهم يتطلب في المقدمة تفعيل دور الأسر في الرقابة على الأبناء ومنعهم من قيادة السيارات طالما لم يصلوا بعد إلى السن القانونية لقيادة المركبات كإجراء احترازي والمجتمع أيضا مدعواً للقيام بما عليه في مواجهة هذه الظاهرة ولا غنى في الوقت ذاته عن دور أجهزة الضبط للقضاء على هذه الظاهرة والأسباب التي تؤدي إليها.

إحصائيات ضبط جرائم المخدرات في اليمن ضئيل جدا

الأمم المتحدة: فشل حكومات العالم في محاربة المخدرات السبب في وصول تعاطيها إلى المستوى الوبائي

تقرير/ يحيى البعيثي

> المخدرات ظاهرة اجتماعية خطيرة ومنتشرة في اليمن وفي الوطن العربي والعالم حيث إن آخر إحصائيات في تقرير الأمم المتحده للعام 2012م أكد أن هناك أكثر من 253000 ألف نسمة يتعاطون المخدرات على مستوى العالم

وتعتبر شريحة الشباب أكثر فئات المجتمع تعرضاً لتعاطي وإدمان المخدرات، لذلك تقوم بعض مراكز الدراسات بإجراء دراسة على بعض طلاب الجامعات والمعاهد بعد الثانوية (خاص/حكومي) طلاب المدارس الثانوية وما عادلها وعلى الشباب المنتمين إلى الأندية الرياضية والذين يرتادون المقاهي والاستراحات الشبابية وشباب الأحياء العشوائية الفقيرة. لمعرفة آراء ومواقف الشباب عن هذا الظاهرة.

> من جانبه تحدث الدكتور علي النصيري وكيل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل تحدث عن هذه الظاهرة بالقول: إن مهمة الوزارة تتمثل في الاهتمام بقضايا المواطنين ابتداءً من الطفولة وانتهاءً بالشيخوخة.

مضيفاً: إن محاربة ومواجهة المخدرات وتجارها يعتبر حساساً ومهماً على اعتبار أن انتشار المخدرات في اليمن. يعد خطراً يستوجب مجابهته بكل الوسائل وعلى الجميع تقع المسئولية أفرادا ومجتمعاً ودولة في القضاء على هذه الآفة الخطيرة.

فيما أكد الأخ عبدالملك صلاح باحث اجتماعي بالمركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل أن اليمن تعتبر ممراً سهلاً لعصابات تهريب المخدرات إلى البلدان المجاورة. مشيرا إلى اليمن تعد من الدول التي تمر عبرها المخدرات لدول المنطقة مع وجود ساحل يمني طويل يبلغ 2500 كيلومتر ومناطق ساحلية غير آهلة بالسكان وقبائل مسلحة.

وأضاف: "هذه العوامل جعلت اليمن مستهدفا كمنطقة عبور والانفلات الأمني ساهم في زيادة الترويج للمخدرات محليا".

5٪ من السكان

> تقرير الأمم المتحدة لعام 2012م حول أوضاع المخدرات في العالم حيث لا تزال بيانات انتشار وتعاطي المخدرات غير المشروعة واتجاهاته مبهمة.

وبحسب الأمم المتحدة ثمة تقديرات إحصائية تزعم أن نحو 230 مليون شخص أي ما يمثل 5٪ من السكان البالغين ما بين 15 إلى 64 عاما تعاطوا المخدرات على الأقل مرة واحدة عام 2010، ويبلغ عدد المدمنين على الكوكايين والهيروين حوالي 27 مليون شخص أي نحو 0.6٪ من سكان العالم البالغين. بينما يوجد ما بين 119 مليونا و 224 مليون مدمن على الحشيش في أنحاء العالم .

> أما على صعيد المنطقة العربية لا تتوفر إحصائيات رسمية تحدد حجم ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع العربي باستثناء ما تقدمه الأجهزة الأمنية من إحصائيات رسمية لعدد الأشخاص المقبوض عليهم بتهمة تعاطي المخدرات.

إذ يشير تقرير المؤتمر العربي الـ23 لرؤساء أجهزة مكافحة المخدرات إلى أن عدد الأشخاص المتهمين بقضايا تعاطي المخدرات خلال الأعوام 2005، 2006، 2007 بلغ على التوالي 46051، 75638، 88870 شخصاً. وهذا يعني أن ظاهرة تعاطي المخدرات في الوطن العربي في تزايد مستمر وأن معدل الزيادة بلغ 15٪ سنوياً وهو مؤشر خطير يقرع جرس الإنذار ويحذر من مغبة وقوع الشباب العربي في دائرة الانحراف الناجم عن إدمان المخدرات. لا سيما وأنه في تزايد مستمر. واليمن كغيرها من الدول العربية على الرغم من ضعف البيانات التي من شأنها أن تصف حجم وخطورة واتجاهات ظاهرة تعاطي المخدرات في أوساط المجتمع ، إلا أن ثمة شواهد تؤكد أن حالات الإدمان على العقاقير المصنفة تحت بند المخدرات وسط اليمنيين لا يستهان بها. وهناك العديد من أنواع الحبوب المهدئة، التي تحمل تركيبتها ذات تركيبة (الكبتاجون) ولها درجات متفاوتة بين القوي والمتوسط والعادي . معظمها دخلت اليمن بواسطة التهريب. ورغم خطورة ظاهرة تعاطي المخدرات على الشباب اليمني اجتماعيا واقتصاديا وصحيا إلا أن البيانات الإحصائية المتعلقة بحجم الظاهرة ومدى خطورتها على حاضر ومستقبل المجتمع ما زالت مبهمة إلى حد كبير، وإن وجدت فإنها لا تعبر عن الصورة الحقيقية لواقع الظاهرة وخطورتها. الأمر الذي يتطلب تضافر كافة الجهود للوقوف أمامها من خلال دراستها وتحليها والكشف عن أبعادها وتداعياتها ومدى خطورتها على الفرد والمجتمع وهذا ما ألح إليه تقرير الأمم المتحدة حيث أكد أن من الأسباب الرئيسة لوصول تعاطي المخدرات إلى المستوى الوبائي اليوم هو فشل المصالح الحكومية والمؤسسات التربوية في دول العالم المختلفة بإيصال المعلومات الصحيحة حول خطر استخدام المخدرات على مختلف شرائح المجتمع .

وبالنظر إلى إحصائيات وزارة الداخلية حول جرائم المخدرات أن إجمالي عدد جرائم المخدرات التي تم ضبطها خلال أربع سنوات 2008 و 2009 و 2010 و 2011م لا يتجاوز 554 جريمة ،

كما نجد أن إجمالي عدد جرائم تعاطي المواد المخدرة المسجلة خلال نفس الأعوام السالفة لا تتجاوز 393 حالة تم ضبطها على مستوى الجمهورية بحسب نفس المصادر الإحصائية. مما يؤكد ضعف البيانات والمعلومات الخاصة بمراقبة وضبط ظاهرة تعاطي المخدرات إذا ما قارنها بمصادر أخرى تؤكد التوسع المستمر للظاهرة ، لا سيما تعاطي الحبوب النفسية أو ما يسمى "المؤثرات العقلية".

القات أغنى عن المخدرات

وأوضح الأخ يحيى الشامي مدير دائرة الدراسات الاجتماعية : إن غياب البيانات العلمية المتعلقة بظاهرة تعاطي المخدرات في اليمن يؤدي بطبيعة الحال إلى الاعتماد على استنتاجات غير موضوعية في مواجهة الظاهرة ، من ذلك على سبيل المثال الاعتقاد السائد بأن المجتمع اليمني بمنأى عن الوقوع في دائرة إدمان المخدرات بفضل تناول المجتمع للقات الذي يُغني الشباب عن تعاطي المخدرات. في الوقت الذي تؤكد بعض المصادر والمشاهدات على توسع ظاهرة تعاطي المواد المخدرة في صفوف الشباب خاصة الحبوب المهدئة والمنشطة والمنومة رغم إفراطهم في تناول القات وتدخين السجائر. الأمر الذي يجعلنا نجزم بأن ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع اليمني يشوبها الكثير من الغموض والضبابية. ولأنها من الظواهر الخطيرة التي تهدد حاضر ومستقبل اليمن يتوجب الكشف عن الظاهرة بالدراسة والبحث العلمي.

وبين الدكتور سالم محور المدير التنفيذي للمركز اليمني للدراسات الاجتماعية أهمية هذه الدراسات والبحوث والتي تتمثل في معرفة خطورة تنامي ظاهرة تعاطي المخدرات بشكل يهدد المجتمع اليمني نظراً لاستهدافها أهم عنصر من عناصر المجتمع وهم الشباب الذين يمثلون الدعامة الأساسية والمرتكز المتين لحاضر ومستقبل اليمن، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي تلقي بظلالها على الشباب وما يترتب عنها من ضغوط نفسية شديدة بسبب الحروب المتتالية والأزمات السياسية والاقتصادية واتساع رقعة الفقر والبطالة والانفلات الأمني، فضلاً عن صعوبة السيطرة على الحدود حتى أصبحت اليمن ممراً سهلاً لعصابات تهريب المخدرات إلى الجوار، ومرتعاً خصباً لتسويقها في صفوف الشباب، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تضافر جميع الجهود للحد من هذه الظاهرة الخطيرة والدخيلة على المجتمع اليمني من خلال استراتيجية وطنية تشارك فيها كافة الفعاليات الوطنية الرسمية وغير الرسمية.

وفي ظل محدودية الدراسات الاجتماعية الميدانية المتخصصة بدراسة ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع اليمني فإن هذه الدراسة تكتسب أهمية كبيرة كونها تسعى إلى فهم وتفسير الظاهرة بشكل علمي والتعرف على أبعادها وتداعياتها على الفرد والأسرة والمجتمع، ومحاولة قياس مدى استعداد الشباب لتعاطي المخدرات وبالتالي وضع الحلول والمعالجات للحد من توسع الظاهرة على المستويين البعيد والقريب.

وقال المدير التنفيذي للمركز تتلخص أهداف الدراسة في تحقيق ما يلي : التعرف على حجم ظاهرة تعاطي الشباب المخدرات في المجتمع اليمني. معرفة الدوافع المؤدية إلى تعاطي المخدرات، معرفة أساليب ووسائل تسويق المخدرات في أوساط الشباب اليمني، الكشف عن العوامل الاجتماعية المختلفة الخاصة بالمجتمع التي تؤدي إلى تعاطي الشباب للمخدرات. وضع الحلول والمعالجات من قبل المبحوثين والجهات المعنية لمواجهة الظاهرة بحسب نتائج الدراسة.

المخدرات: يتلخص تعريف المخدرات في "كل مادة مسكرة أو مفترة طبيعية أو مستحضرة كيميائياً من شأنها أن تزيل العقل جزئياً أو كلياً، وتناولها يؤدي إلى الإدمان، بما ينتج عنه تسمم في الجهاز العصبي، فتضر الفرد والمجتمع.

ويحظر تداولها أو زراعتها، أو صنعها إلا لأغراض يحددها القانون، وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية .

ـ أنواع المخدرات : تقسم المخدرات حسب تأثيرها على دماغ الإنسان إلى نوعين رئيسيين: مسكنات ومهدئات (الأفيون- المورفين- الكودايين- الهيروين- الحشيش- الكحول- عقاقير الهلوسة- العقاقير المنومة) منشطات ومنبهات (الكوكايين- الامفيتامينات- الكافيين).

فاقد الشئ لا يعطيه

زياد معوضة

يدرك الكثير ما يدور على الأرض ونخشى من تدهور الأوضاع الراهنة التي تنذر بالمخاطر المسبقة ونتائجها السلبية المؤثرة على الجوانب الأساسية للحياة على رأسها زعزعة الأمن والاستقرار، يجب على رجل الأمن ضبط الجريمة قبل وقوعها باعتبار هذه المهمة ضرورية ودون قيد وشرط، يظل السؤال قائماً متى سيكون لمأمور الضبط القضائي والجنائي حق الدفاع الشرعي عن نفسه أولاً وعن أرواح البشرية الأبرياء التي تهدر هباءً وتترك سدى !! حتى في الجرائم المشهودة فعلى رجل الأمن أن ينتظر لأوامر السلطة القيادية بأن يترك مسافة للزمن يتمكن الجاني بعد اقترافه للجريمة من الفرار وهذا ما نسمعه عبر وسائل الإعلام ونقرأه في الصحف الرسمية أما لاذ بالفرار أو عنده حالة نفسية فمتى ستنتهي هذه المبررات المخزية خاصة عندما يغيبها مصدر مسؤول أو مقرب؟ ما قيمة الفرد والضابط سواء طاقم الدورية أو المرابط في الجولات ونقاط التفتيش عندما يراه الناس مكتوف الأيدي وفاقداً للتصرفات القانونية في أكثر من مشهد قبل محاولة الاغتيال والاصطفاف وزرع العبوات أو التخطيط لجرائم مؤقته أو فض النزاعات الدائرة بين جماعات مسلحة عرض نفسه للانتقادات والشجب والاستنكار من ألسنة الجميع والرد عليهم »ليس عندنا أوامر..«.

وفي نفس الوقت فهو معرض للمساءلة القانونية »لماذا وكيف وحتى ... إلخ« لسنا بحاجة إلى أوامر عند حلول الخطر المحدق رافضين المجاملات والمحسوبيات والمناطقية والعنصرية التي تقضي على هيبة الدولة على يد من يمثلها فالقانون على رأس الجميع.

الأمن مسؤولية الشرطة كونها في خدمة الشعب فلا بد أن نبرهنها على الواقع قولاً وعملاً دون الاستعانة بمن يملي علينا إجراءات التصرفات القانونية. كل القرارات والأنظمة عظيمة في مضمونها مفقودة عند تطبيقها ويكتفى بقراءتها عند صدورها فقط وقد تكون سارية المفعول لزمن محدد وتطبيقها على الضعيف دون القوي وهذا ما يثير غضب المجتمع بسبب التمييز بين الطبقات، إذا سرق فيهم القوي تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وهذا ما هو معمول به هذه الأيام في كل المرافق.. والسؤال موجه للجهات المعنية، أقولها بصراحة إنها لن تقدر على ضبط حتى المفرقعات أو الألعاب النارية التي تطلق في الثلث الأخير من الليل.